العـــــدد (٣٠)، الجـــــزء الأول، ينـايـــر ٢٠٢٥، ص ص ١١٩ - ١٤٧

المتغيرات الاجتماعية المحددة للعائد الاجتماعي للحـراســات الأمنيـة فـي المجتمــع السعـــودي (دراســة تطبيقيــة على مجتمــع مــدينــة بريــدة)

إعـداد

رقيـــــة إبراهيـــم الاسطـــــــاء

باحثة دكتوراه، قسم الاجتماع والدراسات الاجتماعية،
كلية اللغات والدراسات الاجتماعية،
جـامعـــة القصيـــم

المتغيرات الاجتماعية المحددة للعائد الاجتماعي للحراسات الأمنية في المجتمع السعودي (دراسة تطبيقية على مجتمع مدينة بريدة)

رقيــة الاسطــاء(*)

ملخـــــــص

هدفت الدراســـة إلى التعرف على علاقة العائد الاجتماعي الأمني للحراســـات الأمنية بمتغير الجنســـية والنوع والجنس للمســـتفيدين من المرافق التجارية، والتعرف على علاقة العائد الاجتماعي الإنساني للحراسات الأمنية بمتغير الجنسية والنوع والجنس للمستفيدين من المرافق التجارية، والتعرف على علاقة العائد الاجتماعي في المحافظة على الذوق العام للحراســـات الأمنية بمتغير الجنسـية والنوع والجنس للمسـتفيدين من المرافق التجارية، ولتحقيقِ ذلك اعتمدت الدراســة على منهج المســح الاجتماعي واســتخدام أداة الاســتبانة ، وتم تطبيق الدراســة على المجتمع المحلي من الأفراد في المجتمع الســعودي في مدينة بريدة، وقد بلغ عدد العينة (٣٢٨) فرد من الرجال والنســاء، كما تمت معالجة البيانات باســتخدام الاختبارات الإحصــائية (معدل النسبة المئوية لتقديم الايضـاح لاتجاه مجتمع البحث نحو العائد الاجتماعي للحراسات الأمنية- اختبار العلاقة الرجول – اختبار العامل التحليلي التوكيدي) وقد اعتمدت الدراسة على افتراضات نظرية التبادل الاجتماعي التي تفترض أن الحراسات الامنية في المجتمع يمارسون سلوكا يجلب لهم منافع ويلبى احتياجاتهم وهو ما يعني ان التبادل في النشــاطات الانســانية يتم في ضــوء المكافاة والتكلفة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي: ان المكاسب الاجتماعية للمتسوقين من الحراســـات الأمنية تحقق عائد اجتماعي مرتبط بالمكاســـب الاجتماعية المتحققة في حماية الاطفال في الســوق التجاري وحماية الذوق العام ســواء بالأفعال او الاقوال كما انها تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة وتساعدهم، كما استنتجت الدراسة ان المكاسب الاقتصادية للسوق التجاري من الحراســـات الأمنية يتحقق في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصـــة ومســـاعدة كبار الســـن ومساندتهم بالسوق التجاري، كما بينت نتائج الدراسة أن المتسوقين السعوديين وغير السعوديين ذكورا واناثاً يرون حماية الحراسات الامنية وخدمتهم للسوق التجاري من النشل والسرقة ومساعدة البائعيين والموظفين من الاعتداء عليهم داخل السـوق كما لهم من دور كبير في المحافظة على الذوق العام خاصــة في منع التنمر بكل صــوره وأشــكاله، وخلصــت الدراســة إلى مجموعة من التوصــيات لعدة جهات ومنها: ضــرورة تكاتُف مختلف الجهات المعنية والوطنية لتوحيد الجهود من أجل نشــر الوعي الأمني بين المواطنين في المجتمع الســعودي، وأهمية أن يتمتع المواطن بدرجة كافية من الثقافة الأمنية لحمايته ومســـاعدته في المُســـاهمة في حماية وطنه كما يجب تفعيل ســبل التعاون بين وزارة الداخلية والمؤســســات الأمنية الخاصــة، من خلال تقديم الدعم المعلوماتي لمؤسسات وشركات الحراسات الأمنية المدنية الخاصة.

(*) باحثة دكتوراه، قسم الاجتماع والدراسات الاجتماعية، كلية اللغات والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.

Social variables determining the social return of security guards in Saudi society

Ruqayyah Al-ustta

Abstract

This study seeks to determine the correlation between the social security benefits received by security guards and the variables of nationality and gender of the beneficiaries in commercial facilities. Additionally, it aims to identify the correlation between the social impact of security guards and various variables, as well as the correlation between the social impact and the maintenance of public behavior by security guards. In order to accomplish these objectives. To achieve this, the study relied a social survey approach as well as questionnaires and interpretative interview tools. The study was applied to the local community of Saudi families in the city of Buraydah, the sample size was (328) individuals, and the data was processed using statistical tests (ratios, frequencies, arithmetic mean, correlation test, confirmatory factor test), and the study reached the following results: The first result: The social gains for shoppers from security guards, as the social exchange theory assumes, achieve a social return for security guards linked to social gains in three main elements, which are (protecting children in the commercial market, protecting public behavior in the commercial market, whether through voices or actions, and serving people with special needs in the commercial market). The economic gains for shoppers from security guards, as the social exchange theory assumes, achieve an economic return for security guards linked to economic gains in three main elements (serving people with special needs in the commercial market, serving the elderly in the commercial market, and preserving public behavior by actions in the commercial market).

The second result: The results revealed that foreign and Saudi shoppers of both males and females believe that security guards protect employees and sellers from assault in the commercial market, and that security guards protect children from loss or harm in the commercial market. It also shows the major role of security guards in serving and assisting people with special needs. Security guards also have a major role in maintaining public behavior in actions, especially in preventing bullying in all its types and forms in commercial markets. Young shoppers also see the role of security guards in protecting children from harm, while adult shoppers see that security guards have a major role in maintaining public behavior by prohibiting wearing clothing intended for sleeping that violates public behavior in Saudi society.

In light of these results, the study recommended (the need for the various concerned and national authorities to come together to unify efforts in order to spread security awareness among citizens and use various means and tools that would develop their degree of security awareness. And to have good capabilities to communicate and exchange information, emphasizing the importance of spreading security awareness among citizens, and the importance of the citizen having a sufficient degree of security culture to protect him and help him contribute to protecting his homeland, providing the necessary skills among most security guards, whether in their work or dealing with the public and fulfilling the conditions that must be met, benefiting from the experiences of developed countries in their application of private civil security guard activity, activating ways of cooperation between the Ministry of Interior and private security institutions, by providing information support to private civil security guard institutions and companies.

المقـــدّمـــــة:

الحمد لله، والصـــلاة والســـلام على من لا نبي بعده نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعدُ.

تعددت النظريات الحديثة في المجال الأمني للمجتمعات الحديثة التي أوجدتها متطلبات العصر الحديثة؛ حيث تعهدت القطاعات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية بالتوجه إلى إسنادِ جزءٍ كبيرٍ من هذا الدور إلى مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية المدنية الخاصة؛ وذلك بحكم أن هذا الدور أصبح حتمياً وملحاً وضرورياً، فعلى وجه الخصوص نجد الدور الكبير للحراسات الأمنية بتقديمهم للخدمات الأمنية والاجتماعية، وما يترتب عليها من ضبط للمجتمع وصيانته وضمان استمراريته.

وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرةً في هذه المجال، حيث سمحت بإنشاءِ مؤسساتٍ وشركاتٍ للحراسات الأمنية الخاصة، واعترفت الدولة بأهمية هذه المؤسسات والشركات، وبناءً على ذلك صدرت توجيهات وزير الداخلية بإجراءِ دراسةٍ متأنيةٍ لموضوع الحراسات الأمنية، وبالفعل تمت دراسة هذا الموضوع بشكل مفصل، فصدر قرار وزير الداخلية بجواز الترخيص للمؤسسات الفردية السعودية وشركات التضامن المملوكة للسعوديين بتأمين خدمة الحراسة، ووضع قواعد تنظيمية لائحية لها تحت مسمى قواعد الحراسة الأمنية الخاصة ثم إعادة دراسة قواعد الحراسات الأمنية المدنية الخاصة بموجبِ مرسومٍ ملكي(العقلا،٢٠١٠م، ص٤٥).

حيث نجد مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية شهدت نشاطاً متزايداً، حيث تتجه أنشطتها نحو استقرار وأمن المجتمع، وتقديم خدمات لكلِّ الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة، وكذلك المؤسسات والشركات الاقتصادية والسكنية والتجارية والمنشآت، مثل: البنوك، والمجمعات السكنية والتجارية وغيرها، مقابل ما تقتضيه المصالح التبادلية بينهم، حيث يلاحظ أن هناك تزايدًا كبيرًا للاستثمار في هذه المؤسسات، وبالرغم من مضي فترة ليست قصيرة لأنشطة هذه الشركات والمؤسسات، إلا أن متابعة هذه الأنشطة تحتاج مجهوداً كبيراً؛ لما تقدّمه من حفظٍ واستتابٍ للأمن وصيانته وتقديم خدمات أمنية واجتماعية وإنسانية، ومتابعة ذلك كله يمثل شراكةً اجتماعيةً في حفظ الأمن وضمان استمراريته.

ونتيجةً لاتجاه استثمار القطاع الخاص إلى هذا المجال الأمني، فقد بلغ عدد التراخيص في شهر رجب عام ١٤٣٠ (٢١٠) تراخيص، لمؤسسات وشركات تعمل في مجال الحراسات الأمنية المدنية الخاصة على مستوى المملكة العربية السعودية (العقلا، ٢٠١٠م، ص٣٣)..

إشكاليــة الــدراســة:

إنَّ كثرة مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية الخاصة في المملكة أدت إلى تكاثر المسؤوليات والمهام والاختصاصات الأمنية والحقوق والواجبات والعوائد الاجتماعية على عاتق العاملين بالحراسات الأمنية، فبعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة على عمل حراس الأمن اجتماعياً وأمنيا وإنسانياً، وما يتعلق بالمحافظة على الذوق العام عن طريق حماية المجتمع خاصة من السرقات التي تحدث بالمرافق التجارية من محتالين التسول أو للمحلات التجارية والأشخاص المتسوقين أو الإعتداء على العاملين والباعة بالعنف الجسدي أو اللفظي وإنسانياً في حماية الأطفال وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة من الإيذاء أو الإحتيال أو الضياع بالمرافق التجارية، وإرشادهم وتوجيههم ومساندتهم معنويا وأمنيا.

فالعوائد الاجتماعية للمتسوقين سواء كانوا مواطنين أو مقيمين ذكور أو إناث شباب أو كبار لحراس الأمن في المحافظة على الذوق العام في المرافق التجارية التي تساهم في احترام خصوصية النساء والأنظمة سواء بمنع مضايقة النساء او التحرش بهن اوعن طريق منع اللباس غير اللائق أخلاقياً ودينياً واجتماعياً، كذلك في ضبط مرتادي المرافق التجارية من عدم إزعاج الآخرين في الأفعال والأصوات المرتفعة والألفاظ المنافية للعادات والقيم الإسلامية والاجتماعية والشتائم والسخرية والتنمر بكل صوره، وهذا يشكل الدافع الرئيسي لتناول هذا الموضوع المهم بالبحث العلمي؛ فمؤسسات وشركات الحراسات الأمنية موضوع مستحدث يستحق الإهتمام؛ لذلك فإنَّ الدراسة ترى أنَّ أي نشاط أو متغير اجتماعي كإختلاف الجنس أو النوع أو الجنسية قد يُحدث مشاكل اجتماعية تحد من فاعلية إنتاجية الحراسات الأمنية، وقد تُعرقل أهدافهم التي ينبغي أن يحققوها، وفي دراسة اجراها العقلا(٢٠١٠م) في مدينة الرياض والتي بعنوان دور المؤسسات وشركات الحراسات الأمنية الخاصة في الضبط الاجتماعي بالمجتمع السعودي) اثبتت دور مؤسسات وشركات الحراسة الأمنية بالمجتمع السعودي من خلال تقديم خدمات

ســاهمت في ضــبط المجتمع وإبراز الدور الفعال للحراســات الأمنية وفق قيم وتقاليد وضــوابط المجتمع، وفي دراســة أخرى أعدها المشــرف (٢٠١٩م) بمدينة الرياض والتي تناولت الاخطار التي تتعرض لها الأماكن والمرافق العامة ودور الحراســات الأمنية وتأهيلهم وتجهيزهم للســيطرة على الأمن ونشر الأمان لمرتادي المكان ودعمهم للأمن العام في المجتمع السعودي.

حيث أشـــار الطراونة(٢٠٠٨م) في دراســـته (اتجاهات المواطن نحو رجال الأمن في المجتمع الأردني) الى المتغيرات الـديمغرافيـة والاجتمـاعيـة للمواطنين اتجـاه حراس الامن في الأماكن العامة فالتعامل مع رجال الحراســـات الأمنية العامة والخاصـــة تتجه نحو الإيجاب والصورة التي ترسم أثر إيجابي في نفوس المواطنين في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية.

وفي دراســة أخرى لإدوارد ويبســتر (٢٠١٣م) بعنوان العمل كحارس أمن تظهر النتائج عكســية فرجال الحراســات الأمنية يشــعرون بافتقار الاعتراف بهم وان مكانتهم الاجتماعية غير مرضية لهم في ظل المتغيرات الاجتماعية.

وتتبع الدراســة تفســير العائد الاجتماعي للحراســات الامنية في المجتمع الســعودي وفقاً لافتراضـــات نظرية التبادل الاجتماعي والتي تفترض إن العلاقة الاجتماعية قائمة على التبادل الاجتماعي فتفاعل حراســات الامن وجها لوجه مع مرتادي المرافق التجارية يحدث تبادلاً مســتمر تستهدف القبول الاجتماعي والمكانة ويكون للفرد مثوبة معينه يحقق عائد فتقديم الحراسات الأمنية الخدمات تعود علية بعائد امني وانساني وقد تعود بعائد اقتصادياً للمرافق وهذا التفاعل يكون تبادل منافع وتحقيق مصالح ويعود على الفرد والمجتمع بالأمن والأمان (العقلا، ٢٠١٠م، ص٧٥).

حيث أن أفراد المجتمع باختلاف جنســياتهم ســواء كانوا مواطنين او مقيمين وباختلاف اعمارهم وانواعهم شــبابا وكبار ذكوراً وإناث يدخلون بعضــهم مع بعض في علاقات تبادلية، فهم يتبادلون العواطف والآراء والخدمات والمصـــالح والأموال وغيرها، وفي تبادلهم هذا يســعون إلى تحقيق أكبر قدرٍ من الربح بأقل خســائر ممكنة، لذا فإن الخدمات والتفاعلات لا تكون عشــوائيةً وليدة اللحظة، بل هناك بعض المتغيرات الاجتماعية التي تحدث تؤثر على المكاسب والخسائر التي تعود عليهم نتيجةَ أفعالهم، فحارس الأمن عندما يتعامل مع الأفراد مرتادي المرافق التجارية

بإختلاف جنسياتهم سعوديين وغير سعوديين وبإختلاف اعمارهم شباباً وكبار ذكوراً وإناث، فإنه يفكر فيما يعود عليه بالمكاسب والخسائر المادية والمعنوية والأمنية والاجتماعية، ومن ثم يقدّم على التفاعل المناسب للموقف الذي يكون مكاسبه أكثر من خسائره.

حيث يميل حراس الأمن في المرافق التجارية، ويسعون إلى الحصول على أكبر قدرٍ من تحقيق المصالح الذاتية، وبعد إشباع هذه الحاجات التي هي بمثابة المثوبات التي لا تتحقق إلا في إطار التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث يسعى كلُّ فردٍ إلى الحصول على الفائدة والعائد والإنتفاع بتحقيق أهدافه أو مثوباته.

وعدم رضا أفراد المجتمع من مرتادي المرافق التجارية عن حراس الأمن عندما تحدث أمور تخل بعمل حراس الأمن، فيخسر أحدهما، فيحدث صراع مع الطرف الآخر؛ لتعارض المصالح والدوافع بينهما، فتتوتر العلاقة، ويتأثر المجتمع بأكمله.

ويمكن القول: إن النظرية التبادلية تنظر إلى الحياة الاجتماعية في الأماكن العامة على أنها عملية يزود كل عضو فيها الذي يتفاعل معه بالخدمات والمنافع التي يرى كل طرف أنها ذاتَ قيمةٍ لديه، ولكي تتحقق المنفعة والعائد الإيجابي وتستمر عملية التفاعل لابد أن يدرك كل فرد أهمية الخدمات التي يؤديها له الفرد الآخر.

لذلك فإن تصور السلوك الاجتماعي بالإشارة إلى علاقة هذا السلوك بالإطار أو السياق الذي يحدث في نطاقه، فالمتغيرات الاجتماعية كالجنسية والنوع والجنس تعتبر من اقوى المحددات الاساسية للعائد الاجتماعي، وهي التي تؤثر بشكل مباشر على الحراسات الأمنية؛ لأن العاملين بالحراسات الأمنية قد يتلقون الدعم والعائد الأمني والاجتماعي والإنساني من المجتمع والبيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها وقد تكون من العائد الإقتصادي للسوق التجاري، فالعلاقة تبادلية بين السلوك والنسق الاجتماعي الذي تشير له هذه النظرية؛ فميل الحراس للحصول على عوائد لتحقيق مصالحهم الشخصية أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين تكون على أساس نفعي، فيحسب مقدار العائد التي يحصل عليه حراس الأمن من هذا التفاعل داخل المجتمع السعودي.

لذلك فإنَّ النظرية التبادلية تعتمد على مستويين أساسين هما: سلوك الأفراد (حراس الأمن)، ومستوى سلوك الجماعات والمنظمات (المجتمع والمؤسسات والشركات التابعة لها)؛ فنجد Homan وأتباعه من رواد هذه النظرية التبادلية يركزون على العائد والمنفعة المتحصلة التي تؤدي بالحراس الأمنيين إلى المتعة والإشباع المادي والاجتماعي والأمني، وتحقيق مستوى من الرضا في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية؛ لذا فالنظرية التبادلية جاءت كأحد الاتجاهات النظرية التي تعكس الواقع الإمبريقي، وتفسر السلوك الإنساني في مستويات مختلفة، فجاءت متمثلةً في عملية التفاعل الاجتماعي بين حراس الأمن ومرتادي الأماكن التي يعملون بها حراس الأمن من أسواق ومحلات تجارية وبنوك وأماكن استثمارية ومجمعات سكنية الذي يتبادلون فيها أنماط السلوك لتعتمد في تفسير السلوك أمنياً أو اجتماعياً أو إنسانياً باختلاف المتغير الاجتماعي المؤثر بما يعود بالمنفعة والعائد على حراس الأمن، فارتباط عملية التبادل بالثقافات والحاجات الفردية في المجتمع عبارة عن شبكة من التبادلات، فالحاجة والهدف هما المحركان الأساسيان لأفراد المجتمع، وهما العائد والمكافأة التي يحققها؛ لأن عدم المساواة بين الناس في المجتمع وخاصةً حراس الأمن قد يحدث فجوةً وصراعات مختلفة.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في جانبين أساسين هما: الأهمية النظرية، والأهمية التطبيقية.

أ) الأهمية النظرية:

١- تفسير مشكلة البحث بنموذج نظري، من خلال الاستناد إلى افتراضات نظرية التبادل الاجتماعي بما يحققه الحراسات الأمنية من عوائد اجتماعية للمتسوقين او إقتصادية للمرافق.

٢- التجارية فبعض المتغيرات الاجتماعية كالجنس او النوع او الجنسية لها دور كبير في التفاعل بين الحراسات الأمنية وافراد المجتمع من المتسوقين.

٣- تتحدد أهمية الدراسة في الكشف عن بعض المتغيرات الاجتماعية للعائد الاجتماعي للحراسات الأمنية التي هي مصدر حماية المجتمع، باعتبارها عنصراً يتأثر بالعوائد الاجتماعية ويتفاعل مع المجتمع.

٤- ٣قلة البحوث والدراسات التي تناولت المتغيرات الاجتماعية للعائد الاجتماعي في النسق الأمني للمجتمع السعودي.

٥- قد تساهم الدراسة -بإذن الله- في اتاحة الفرصة أمام الباحثين في علم الاجتماع للخوض في تأثير الحراســات الأمنية وأهمية دورها في المجتمع كمســتجدات جديدة لها أثر في المجتمع

٦- السعودي، والتي من شأنها خدمة المجتمع ورجال الحراسات الأمنية من خلال الإرتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية والأمنية والإنسانية للحراسات الأمنية.

ب) الأهميــة التطبيقيــــة:

١- ١تُعكس هذه الدّراسة أهمية تطوير مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية.

٢- قد توضح هذه الدّراسة بعض المتغيرات الاجتماعية التي تدعم الحراسات الأمنية والعائد الاجتماعي للمتسوقين او عائداً إقتصاديا للسوق التجاري.

٣- ٣قد تســاهم هذه الدّراســة إلى إفادة المجتمع عموماً؛ وذلك لأنها ســتوضــح بعض المتغيرات الاجتماعية التبادلية بين الحراســات الأمنية وافراد المجتمع بما يعود عليهما أمنياً واجتماعياً وإنسانياً ويحقق الإستقرار والرخاء في المجتمع.

مفــاهيــم الــدراســــة:

١-المتغيرات الاجتمــاعيــة:

تُعرّف المتغيرات الاجتماعية بانها "المتغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي في بنائه ووظائفه، كما يُعرف المتغير الاجتماعي بأنه: هو "كل متغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية لفتره محددة من الزمن، وقد يكون التغير إيجابيًّا أي تقدماً، وقد يكون سلبياً أي تخلفاً، وقد يكون سريعاً ومفاجئاً أو بطيئاً أو تدريجيًّا، بمعنى أنه ليس هناك اتجاه واحد أو نمط محدد للتغير الاجتماعي" (بيه، ٢٠١٧م، ص٩٧).

ويعرِّف "صــلاح العبد" المتغير الاجتماعي بأنه: "ظاهره طبيعية تخضــع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة التي تفضي إلى تغير

دائم"، كما يعرفه "أحمد زكي بدوي" أنه: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي ســـواءً في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصـــب على تغير يقع في التركيب الســـكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو أنظمته الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في ســـلوك الأفراد التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها" (وردة، ٢٠١٦م، ص١٢٣)، كما أن "أرنولد" يعرّفه بأن المتغير الاجتماعي: "المتغيرات الاجتماعية التي تشير إلى أنماط العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضـــع معين يطرأ عليها، وهذه المتغيرات تخضـــع لعوامل موضـــوعية أي أنها لا تحدث بطريقة عشـوائية" (عمر القباني، ١٩٧٠م،ص٦٩)، وأما "جي روشـــي" فيرى أنّ المتغير الاجتماعي هو: "التحول الذي يصيب فئات المجتمع ويغير مسارها" (عمر القباني، ١٩٧٠م، ص٦٩).

وفي السياق ذاته، يرى "جونسون" أن المتغير الاجتماعي: "يكون في النظام الاجتماعي الذي ينتج في الأســاس عن المتغيرات الوظيفية للوصـــول أي بناء أكثر كفاءةً وأكثر مقدرةً على الإنجازات" (Johnson,1970,3).

وفي المقابل، فإنَّ الباحثة تقصـــــد بالتعريف الإجرائي للمتغيرات الاجتماعية: هي الخصائص والسمات المحددة للمتسوقين، حسب جنسية المستفيد مواطنا او مقيم، ونوع المستفيد ذكر او اناثا واعمارهم ســواء كانوا شــباب او كبار؛ وعلاقة ذلك بمصـــلحة المتســـوقين ومنفعة السوق التجاري.

٢.العائـد الاجتمـاعـي للحراسات الأمنية:

يقصـــــد بالعائد الاجتماعي في اللُّغة: لغةً: فاعل الفعل عادَ، وجمعه: عوائد وعائدات، والعائد هو الدخل أو الإيراد وما يعود، وعائد المجتمع منفعته ومداخيله (غيث، ١٩٧٩م، ص٨٧).

ويشـــير المعجم الوجيز بأن العائد الاجتماعي: هو ما يعود بالربح وفي قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية الى انه العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة (جلي،٢٠١٧م، ص٨).

اصـطلاحاً: هو العائد على الأصـول والموارد الطبيعية والبشـرية التي يمتلكها المجتمع (الرازي ٢٠٠٢م، ص١٣٢).

وعرّف بانه مجموعه من الإجراءات لتطوير الإتجاهات الاجتماعية للأفراد وتشـــجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة وتكوين المهارات العملية سواء للأفراد او الجماعات ويمكن تعريفه بأنه المزايا التي يحصل عليها المجتمع وكذلك الوحدة نتيجة لممارستها لأنشـــطتها الاجتماعية، ويحســـب على أســـاس طرح التكلفة الاجتماعية من العوائد والمزايا الاجتماعية (عبد الدايم،٢٠٠٥م، ص١٣).

كما عرّفت تومادر أحمد العائد الاجتماعي بأنه: " كل ما يكتســـبه الناس من معارف وما استطاعوا تنميته من مهارات، وما حققه من نمو ونضـج، تبنوه من قيم واتجاهات صـالحة وكذلك ما ادخله المشـروعات من أنشـطة جديدة إقتصـادية واجتماعية وقيم واتجاهات صـالحة وانشـطة جديدة تحسن معدلات التنمية من خلال التأثيرات بالمتغيرات الخاصة"(تومادر احمد،٢٠٠٤م، ص٥٤٧).

وعرّف جورج دوغلاس العائد الاجتماعي بأنه: "حق كل مواطن كمستهلك بالمشاركة في العمل المنتج، مما يجعل الأرباح والمكاســـب تكفي لتغطية الاحتياجات الأســـاســـية" (Douglasgeorg,1935,37).

وعرّف نعمان العائد الاجتماعي بأنه: "الأرباح المتحققة ســـواء مادية او معنوية وهناك تصـــنيفات للعوائد ســـواء إقتصـــادياً او اجتماعياً او حســـابياً وغيره من أنواع العوائد" (نعمان، ٢٠٠٦م، ص١٥٥).

والعائد الاجتماعي يقصـد به: "تقييم الفوائد الاجتماعية والإقتصـادية والبيئة لأي متغير والتي غالباً ما تكون كثيرة ومتنوعة في مجال الصـحة وبناء الانسـان وتحقيق التنمية وغالباً ما يصـعب تحقيقه بدقة بعكس العائد الإقتصـادي الذي هو وسـيلة لقياس القيمة المالية تقوم على مبادئ معينة تعود على أصـــحاب الاســـتثمارات تعزز من أدائهم وتحســـن من طرقهم" (مصطفى،٢٠١٨، ص١٩٧).

اما من ناحية إجرائية فتقصـد الدراسـة بالعائد الاجتماعي للحراسـات الأمنية: المنفعة والمصلحة الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية في الأسواق التجارية أمنياً وإنسانياً وما يتعلق بالمحافظة على الذوق العام بالأقوال والافعال.

أهـــداف الـــدراســـــة:

تســـعى الدراســـة بالاســـتناد إلى الإطار النظري الموجه للدراســـة الميدانية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بالعائد الاجتماعي الأمني للحراســـات الأمنية.

٢- التعرف على علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بالعائد الاجتماعي الإنساني للحراسات الأمنية.

٣- التعرف على علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بالعائد الاجتماعي للحراســـات الامنية في المحافظة على الذوق العام.

تســـاؤلات الـــدراســـــة:

تسعى الدراسة في ضوء الإطار التصوري الإجابة عن التساؤلات التالية، وهِي:

١- ١ما علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بالعائد الاجتماعي الأمني في المرافق التجارية خاصة فيما يتعلق بالوقاية من الاعتداء بالتحرش الجنسي والقذف والسرقة والحرائق؟

٢- ما علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بالعائد الاجتماعي الإنســـاني من الحراســـات الأمنية خاصـــة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال وكبار الســـن وذوي الاحتياجات الخاصة؟

٣- ما علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بالعائد الاجتماعي من الحراســـات الأمنية في المحافظة على الذوق العام خاصـــة فيما يتعلق بمخالفة الذوق العام بالأفعال والأقوال واللباس والأصوات؟

٤- النظرية الاجتماعية المفسرة لمشكلة الدراسة (نظرية التبادل الاجتماعي):

- تبدأ النظرية التبادلية تصورها للسلوك الإنساني بالإشارة الى علاقة هذا السلوك بالإطار أو الســـياق الاجتماعي الذي يحدث في نطاقه، ولهذا إذا شـــئنا أن نفســـر الظاهرة الاجتماعية، فإن علينا أن نفترض أن السلوك الفردي الذي تتألف منه هذه الظاهرة يلقي المثوبة والدعم من النسق الذي يحدث إطاره هذا السلوك، وهذه المثوبة التي يلقيها الفرد على ســلوكه لدعم مثل هذا الســلوك، فكأن هناك علاقة تبادلية بين الســلوك من ناحية وبين النسق من ناحية أخرى.

ولقد طبق الباحثون –في علم الاجتماع– هذه النظرة التصـــورية بالنظرية الاقتصـــادية التي تصدق على المبادلات الاقتصادية في السوق، فإن "الباحثين في علم الاجتماع استطاعوا تطبيق هذه النظرة على كثيرٍ من ظواهر السـلوك الاجتماعي الأخرى، وعناصـر من فكرة البناء الاجتماعي المستمرة من الأنثروبولوجيا، لهذا تضمنت النظرة التبادلية تحليلاً اجتماعيا لمستويين" (,Homans 1961,80).

أ) أولهما مستوى سلوك الفرد.

ب) ثانيهما مستوى سلوك الجماعات والمنظمات.

وتستند هذه النظرية إلى مجموعةٍ من المفاهيم الاستراتيجية التي يمكن استخلاصها من رواد هذه النظرية، كما تبدو في كتابات هومانز (Homans) ومن تبعه من الباحثين.

ومن المفاهيم ما يأتي: (المثوبات – التكلفة – الفائدة.)

- **المثـوبـــات:** هي المتعة والإشباع اللذان يحققان للإنسان لذةً معينةً، وتشمل تلك المتعة وذلك الإشباع عناصر متعددة منها ما هو مادي وما هو اجتماعي وما هو سيكولوجي، وتتضمن المثوبات كثيرًا من العناصر الاجتماعية التي تحقق المتعة والرضا، كما يتمثل ذلك في كل ما هو مشبع من الأوضاع والعلاقات الاجتماعية، والتفاعلات الاجتماعية، والخبرات الاجتماعية.
- **التكلفة:** يمكن تعريفها بأنها كل عنصر اجتماعي، أو وضع اجتماعي، أو علاقة اجتماعية لا يميل إليها الفرد ولا يحبها، وتتضمن التكلفة فئتين من الظواهر الاجتماعية (Homans, 1961,82).

١– الفئة الأولى وهي العقوبات.

٢– الفئة الثانية وهي الحرمان من المثوبات.

- **الفائدة:** تتحدد الفائدة في ضـوء المثوبات والعقوبات التي يتضـمنها سـلوك معين، مثال ذلك ســـلوك حارس الأمن في المرافق التجارية وتعامله مع مرتادي هذه المرافق يجعله يُقيم نوعًا من الموازنة بين أمري المثوبات التي تتمثل في:

١–تقديم خدمة تعود عليه بعائدٍ إنساني وأمني.

٢-تقديم خدمة تعود على المرافق اقتصـــاديا، فهنا تجري الموازنة بين ما لهذه الخدمة من مزايا وعوائد وما فيها من تكلفة، بحيث تتضـــح مدى الفائدة التي تتحقق من خلال عملية الموازنة بين هذين الأمرين.

كما تشير النظرية التبادلية إلى ميل الأفراد للحصول على أكبر قدرٍ من تحقيق المصالح الشخصية أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين، إذ يقوم التفاعل على أساس نفعي، فيحسب كل طرف مقدار الفائدة التي يحصـل عليها من هذا التفاعل، أي أن الافتراض الأسـاس -هنا- هو أن كل شـخص في أي تبادل فعلي يسـعى لتحقيق أقصـى فائدة، وفي الوقت نفسـه يقلّل من التكلفة إلى أدنى حد، وليس شرطا أن يكون المعيار الذي يقام عليه الأخذ والعطاء معيارًا ماديًا، بل يدخل ضمنه العديد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية (الغريب،٢٠١١م، ص٣٥٧).

وعلى هذا نسـتطيع إن نقول: إن نظرية التبادل تنظر إلى السـلوك الاجتماعي على أنه عملية يزود فيها كل فرد الطرف الآخر الذي يدخل معه في مبادلات اجتماعية بالخدمات والمنافع التي يرى كل طرف أنها ذات قيمة لديه، ولكي يتحقق اســـتمرار عملية التبادل بين الأطراف، فلابد أن يدرك كل طرف أهمية الخدمات التي يؤديها له الطرف الآخر.

الإجـراءات المنهجيـة للـدراســـة:

يناقش هذا الفصـل الإجراءات المنهجية الـــمُتبعة للدراسـة، وهي نوع الدراسـة، ومنهج الدراســة ومجتمعها وعينتها، كما تم عرض أهم خصــائص مجتمع البحث، وحدود الدراســة في مجالاتها الموضوعية والمكانية والزمانية والبشرية، والأدوات القياسية للدراسة عند جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة، والمعالجة الإحصائية وما تم استخدامها من اختبارات مُناسبة للدراسة، كذلك الصعوبات التي واجهت الباحثة وكيفية التغلب عليها.

نــوع الــدراســـــة:

نوع الدراســة وصـــفية، أي تُعنى بقياس أثر المتغيرات المســتقلة على المتغير التابع (مشـكلة البحث)، وتفسـير المشـكلة بافتراضــات النظرية لتحقيق أهداف البحث، والإجابة عن التساؤلات بأسلوب منهجي علمي ومُقنع وعميق.

منهــج ومجتمـع الـدراســة:

اعتمدت الدراســة عند جمع البيانات الميدانية على منهج المســح الاجتماعي؛ نظرًا إلى طبيعة البحث الوصفية فهو أكثر المناهج ملاءمةً لموضوع الدراسة، كما أنَّه يعتمد على الوصف والتحليل والتفسير، ووحدة الدراسة هي: (الذكور والاناث السعوديين وغير السعوديين كبارا وشبابا بمدينة بريدة)، وقد تم جمع البيانات من المترددين على المراكز التجارية في أحياء مدينة بريدة ، حيث يبلغ عدد الأفراد من السعوديين وغير السعوديين(٥٩٠،٣١٢) فرد، حسب آخر إحصائية من هيئة الإحصاء العامة عام ٢٠٢٢م، وأجريت الدراسة على عينة ممثلة لحجم المجتمع الكلي تساوي (٣٢٨) فرد حسب جداول العينات الإحصائية. (الضحيان، ١٤٢٠هـ، ١١٥)

كما اختارت الباحثة عينة الدراسة بأسلوب المراحل المتعددة وفق الخطوات التالية:

- **المرحلة الأولى:** تم حصر عدد الأسرة السعودية بمدينة بريدة من رجال ونساء.
- **المرحلة الثانية:** تم تقسيم الأحياء حسب الاتجاهات، وذلك (بالتعاون مع أمانة بريدة)، وهي خمس اتجاهات: (أحياء الوسط، أحياء الشمال، أحياء الجنوب، أحياء الشرق، أحياء الغرب)، كما تم تقسيم العدد الكلي لمجموع الأسر على عدد الجهات المذكورة.
- **المرحلة الثالثة:** تم سحب وحدات العينة عشوائيًّا من المراكز التجارية في مدينة بريدة بالتساوي لكل الاتجاهات، كما هي موضحة بالجدول الآتي:

١- توزيع المبحوثين حسب الأحياء في مدينة بريدة:

جـــدول (١)

يوضح توزيع المبحوثين حسب الأحيـــاء

توزيع المبحوثين حسب الأحياء	عدد وحدات	٪
أحياء الوسط والشمال	١١٣	٣٥,٠
أحياء الجنوب	٨٦	٢٦,٠
أحياء الشرق	٩٣	٢٩,٠
أحياء الغرب	٣٦	١٠,٠
المجموع	٣٢٨	١٠٠,٠

يُلاحظ من بيانات الجدول أنَّ مجتمع الدراسة من الافراد داخل الأسر السعودية وغير السعودية يسكنون الأحياء السكنية بمدينة بريدة لخمس الجهات بمعدلات متفاوتة، فأحياء الوسط والشمال تسكنها الأسر بمعدل (٣٥,٠)، وأحياء الجنوب تسكنها الأسر بمعدل (٢٦,٠)، وأحياء الشرق تسكنها الأسر بمعدل (٢٩,٠)، وأحياء الغرب تسكنها الأسر بمعدل (١٠,٠).

وفيما يلي عرض لأهم خصائص مجتمع الدراسة:

٢-المستوى التعليمي:

جـــدول (٢)

يوضح المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة

المستوى التعليمي	ك	٪
متوسط فاقل	٤٣	١١,٣
ثانوي	٨٦	٢٥,٠
جامعي فأعلى	١٩٩	٦٣,٧

يلاحظ من بيانات الجدول أن غالبية المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة، هم الأفراد داخل الاسر السعودية وغير السعودية بمدينة بريدة جامعيين فأعلى بمعدل (٦٣,٧)، وبمعدل (٢٥,٠) ثانوي وبمعدل (٦٣,٧) متوسط فاقل.

٣- نوع العمل للمتسوقين:

جـــدول (٣)

يوضح نوع العمل لمجتمع الدراسة

نوع العمل	ك	٪
لايعمل	٨٣	٢٥,٣
موظف قطاع خاص	٩٦	٣٠,٠
موظف قطاع حكومي(مدني-عسكري)	١٤٩	٤٤,٧
المجموع	٣٢٨	١٠٠,٠

يلاحظ من بيانات الجدول أنَّ (٣٢.٠٪) من إجمالي عينة الدراسة يعملون موظفين في القطاع الخاص، بينما (٤٤.٧٪) من المتسوقين يعملون موظفين في قطاعات الحكومة مدني وعسكري، و(٢٣.٣) من المتسوقين عاطلين عن العمل.

حدود (مجالات) الدراسة:

تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على معرفة المتغيرات الاجتماعية المحددة للعائد الاجتماعي للحراسات الأمنية في المجتمع السعودي
- **الحدود المكانية:** مدينة بريدة بمنطقة القصيم في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** طُبقت الدراسة على الأفراد من الاسر في مدينة بريدة من (الرجال والنساء) السعوديين وغير السعوديين.
- **الحدود الزمنية:** تم جمع البيانات في الفترة من شهر ٥/١٤٤٥هـ إلى شهر ٧/١٤٤٥هـ.

أدوات جمع البيانات.

استخدمت الباحثة الأدوات البحثية الكمية، وفقًا لما يلي:

- **أداة الاستبانة:** وهي أداة كمّية، من أجل جمع البيانات الكمية من مجتمع البحث، والتي تساهم بقياس حجم المشكلة، وتحوي على ثلاثة أقسام رئيسية وهي على النحو الآتي:
- **بيانات أولية:** (المستوى التعليم، نوع العمل، الجنس).
- **المتغيرات المستقلة:** (المرحلة العمرية للمتسوقين، جنسية المتسوقين، ونوع المتسوقين).
- **المتغيرات التابعة:** (العائد الاجتماعي)، وهي كالتالي:

١- العائد الاجتماعي الأمني.

٢- العائد الاجتماعي الإنساني.

٣- العائد الاجتماعي المتعلق بالذوق العام.

متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة عند تفسير البيانات الميدانية على عدة متغيرات، وهي:

عمـر المتسـوقيـن:

جـــدول (٤)

يـوضـح عمر المتسوقين لمجتمـع الـدراســة

المرحلة العمرية للمتسوقين	ك	٪
شباب من ٢٠-٤٠	٢٠٨	٦٢,٧
كبار من ٤١فأكثر	١٢٠	٣٧,٣
المجمـــــوع	٣٢٨	١٠٠,٠

يلاحظ من بيانات الجدول أنَّ (٦٢.٧٪) من إجمالي عينة الدراســة عمر المتســوقين (متوسط) وهم فئة الشباب من عمر ٢٠ إلى٤٠، بينما (٣٧.٣٪) من المتسوقين من فئة الكبار من عمر ٤١ فأكثر.

جنسيـة المتسـوقيـن:

جـــدول (٥)

يـوضـح توزيع المبحوثين حسب جنسية المتسوق

جنسية المتسوق	ك	٪
سعودي	٢٨٢	٨٤,٧
غير سعودي	٤٦	١٥,٣
المجموع	٣٢٨	١٠٠,٠

يلاحظ من بيانات الجدول توزيع المبحوثين حسب جنسية المتسوقين، حيث بلغت نسبة المتســوقين الســعوديين (٨٤.٧٪) من إجمالي عينة الدراســة مقابل (١٥.٣٪) من المتســوقين المقيمين الغير سعوديين.

نـوع المتسـوقيـن:

جـــدول (٦)

يـوضـح توزيع المبحوثين حسب نوع المتسوقين

نـوع المتسـوقـين	ك	٪
ذكر	٩٤	٢٨,٠
أنثى	٢٣٤	٧٢,٠
المجموع	٣٢٨	١٠٠,٠

يلاحظ من بيانات الجدول أعداد المبحوثين حسب نوع جنس المتسوق، حيث بلغت نسبة الذكور في مجتمع البحث (٢٨.٠٪) من إجمالي عينة الدراســـة مقابل (٧٢.٠٪) من الإناث المتسوقين في مجتمع البحث.

الاختبـارات الإحصائيـة المستخـدمـة:

اعتمدت الدراســـة عند تحليل البيانات الميدانية على البرنامج الإحصـــائي في العلوم الاجتماعية (spss)، واستخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة للدراسة، وهي:

- معدل النســـبة المئوية لتقديم الإيضـــاح لاتجاه مجتمع البحث نحو العائد الاجتماعي للحراسات الأمنية.
- اختبار العلاقة الإحصـائي (الرجول = Std.Residual) لتحديد العلاقة بين المتغيرات، ويكون دال إحصـــائيًا إذا كانت قيمته (٢صـــحيح فأكثر + أو –) ويكون غير دال إحصائيًا إذا كان أقل من (٢ صحيح + أو –).
- اختبـار العـامل التحليلي التوكيـدي (Confirmatory Factor Analysis) الخـاص بقياس حجم تفســـير النظرية الاجتماعية لأثر بعض المتغيرات الاجتماعية على العائد الاجتماعي في الحراسات الأمنية.

تحليـل الـدراسـة الميـدانيـة {النتـائـج - التـوصيـات}:

توصـــل اختبار العامل التحليلي التوكيدي الخاص بتوظيف وإختبار النظرية الاجتماعية المســـتخدمة لتفســـير مشـــكلة الدراســـة، وتحديد حجم المتغيرات الاجتماعية المحددة للعوائد الاجتماعية على الحراسات الأمنية في المجتمع السعودي إلى ما يلي:

أولاً: المكاسب الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية:

أثبتت نتيجة الاختبار ملائمة افتراضـــات النظرية التبادل الاجتماعي في تفســـير العوائد الاجتماعية بالتفاعل للحراســـات الأمنية في المجتمع الســـعودي وعلاقتها بالمكاســـب الاجتماعية للمتســـوقين، وذلك بمعدل (٢٨,٣٩٪) كما يتضـــح من الجدول الآتي الذي صـــنّف المتغيرات المؤثرة بالعوائد الاجتماعية للحراســـات الأمنية في المجتمع الســـعودي ومكاســـب المتســـوقين الاجتماعية إلى ثلاثة عوامل حســـب ترابطها وتشـــبعها مع بعض، وحســـب معدل تأثيرها كما يتضح من الجدول رقم (٧).

يوضح حجم المكاسب الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية في المجتمع السعودي:

العامل الأول العائد الإنساني		العامل الثاني خصائص المتسوقين		العامل الثالث جنسية المتسوقين	
(قوة فاعليته) ١٦،١٨	التشبع	(قوة فاعليته) ٨،٧١	التشبع	(قوة فاعليته) ٣،٥٠	التشبع
المساهمة في حماية الطفل	.٦٣	العمر	.٦٧	الجنسية	.٣٨
المساهمة في المحافظة على الذوق العام بالاصوات	.٥٨	نوع العمل	.٥٨	–	–
المساهمة في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة	،٥٢	المستوى التعليمي	-.٢٤	–	–
المساهمة في المحافظة على الذوق العام بالافعال	.٥٠	–	–	–	–
المساهمة في مكافحة الاعتداء على المال	.٤٨	–	–	–	–
المساهمة في مكافحة العنف	.٤٠			–	–
المساهمة في مكافحة التحرش الجنسي	.٣٩	–	–	–	–
المساهمة في المحافظة على الذوق العام باللباس	.٢٩	–	–	–	–
نوع الجنس	-.٢٤	–	–	–	–
معدل تفسير النظرية التبادلية للمكاسب الاجتماعية للمتسوقين =(٢٨،٣٩)					

باستعراضنا لتلك العوامل نلاحظ تنوعًا كبيرًا بينها؛ من حيث كمية قوتها التفسيرية بالاستناد على العوائد الاجتماعية للمتسوقين، وإبراز دور الحراسات الأمنية في الأسواق التجارية في المجتمع السعودي، ونتجت عنها التفسيرات الآتية:

- **العامل الأول:** (العائد الانساني):وهو أهم العوامل، فقد بلغت قيمة التباين والأثر المفسر لهذا العامل (١٦.١٨%) في ضوء المعايير الاجتماعية للعوائد الاجتماعية للمتسوقين، ويتبين من محتوى هذا العامل أن العوائد الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية داخل الأسواق التجارية تظهر من خلال تسعة عوامل اجتماعية اتحدت مع نوع جنس المتسوق ذكر او انثى ، وهي: (المساهمة في حماية الأطفال، المساهمة في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، المساهمة في المحافظة على الذوق العام في الأصوات، المساهمة في المحافظة على الذوق العام بالأفعال، المساهمة في مكافحة العنف، المساهمة في مكافحة الاعتداء على المال، المساهمة في المحافظة على الذوق العام باللباس، المساهمة في مكافحة التحرش الجنسي) وهذه المعايير والمتغيرات الاجتماعية تتعلق بمعايير العوائد الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية في الأسواق التجارية.

- **العامل الثاني (خصـــائص المتســـوقين):** بلغت كمية التباين والأثر لهذا العامل (٨.٧١%) في ضـوء المتغيرات الاجتماعية للعوائد الاجتماعية للمتسـوقين، ويتبين من محتوى هذا العامل أن عمر المتســوقين له دورٌ كبيرٌ وأثر في الحصـــول على العوائد الاجتماعية من الحراســات الأمنية داخل الأســواق التجارية، وكذلك المســتوى التعليمي للمتسوقين ونوع مهنهم.
- **العامل الثالث (جنســية المتســوقين):** بلغت كمية التباين والأثر المفســر لهذ العامل (٣.٥٠%) في ضـوء المتغيرات الاجتماعية للعوائد الاجتماعية للمتسـوقين، ويتبين من محتوى هذا العامل أن نوع جنسـية المتسـوقين (مواطنون أو مقيمون) له دورٌ كبيرٌ وأثر في الحصول على العوائد الاجتماعية من الحراسات الأمنية داخل الأسواق التجارية.

ثانيا: المكاسب الإقتصادية للمتسوقين من الحراسات الأمنية.

أثبتت نتيجة الاختبار ملائمة افتراضــات النظرية التبادل الاجتماعي في افتراض العوائد المادية الاقتصــادية للسـوق التجاري، لتفسـير المتغيرات الاجتماعية المحددة للعوائد الاجتماعية على الحراسـات الأمنية في المجتمع السـعودي، وذلك بمعدل (٢٦,٦٪) كما يتضـح من الجدول الآتي الذي صنّف المتغيرات المؤثرة بالعوائد الاجتماعية للحراسات الأمنية في المجتمع السعودي وعلاقتها بالمكاسـب الاقتصـادية إلى ثلاثة عوامل حسـب ترابطها وتشـبعها مع بعض، وحسـب معدل تأثيرها كما يتضح من الجدول رقم (٨).

يوضح حجم المكاسب الاقتصادية للسوق التجاري من الحراسات الأمنية في المجتمع السعودي:

العامل الأول العائد الإنساني		العامل الثاني البيانات الأولية للمتسوقين		العامل الثالث العائد الأمني	
(قوة فاعليته) ١٦،١٨	التشبع	(قوة فاعليته) ٨،٧١	التشبع	(قوة فاعليته) ٣،٥٠	التشبع
المساهمة في خدمة ذوي الاحتياجات الحاصة	.٦٢	العمر	.٦٠	المســاهمة في مكـافحة الاعتداء على المال	.٣٥
المساهمة في خدمة كبار السن	.٦١	المستوى التعليمي	.٥٠	المســاهمة في مكـافحة التحرش الجنسي	.٣٦
المســاهمة في المحافظة على الذوق العام في الأفعال	،٥٢	نوع العمل	.٤٠	-	-
المســاهمة في المحافظة على الذوق العام في الأصوات	.٤٣	المســاهــمة في حماية الطفل	-.٢٣	-	-
المساهمة في مكافحة العنف	.٤٠	نوع الجنس	-.٢٠	-	-
المســاهمة في المحافظة على الذوق العام في اللباس	-.٠٧	-	-	-	-
معدل تفسير النظرية التبادلية للمكاسب الاجتماعية للمتسوقين =(٢٦،٠٦)					

باســـتعراضـــنا لتلك العوامل نلاحظ تنوعًا كبيرًا بينها؛ من حيث كمية قوتها التفســـيرية بالاستناد على العوائد الاقتصادية للسوق التجاري، وإبراز دور الحراسات الأمنية في الأسواق التجارية في المجتمع السعودي، ونتجت عنها التفسيرات الآتية:

١- العامل الأول (العائد الإنساني للحراسات الامنية):

وهو أهم العوامل، فقد بلغت قيمة التباين والأثر المفســـر لهذا العامل (١٢.٢٢%) في ضوء المعايير الاجتماعية للعوائد الاقتصادية للسوق التجاري، ويتبين من محتوى هذا العامل أن العوائد الاقتصـادية للسـوق التجاري من الحراسـات الأمنية داخل الأسـواق التجارية تظهر من خلال ســـتة عوامل اجتماعية اتحدت مع متغير نوع جنس المتســـوقين ذكر وانثى ، وهي: (المساهمة في خدمة كبار السن، المساهمة في خدمة ذوي الإحتياجات الخاصة، المساهمة في المحافظة على الذوق العام في الأصـوات، المسـاهمة في المحافظة على الذوق العام بالأفعال، المسـاهمة في مكافحة العنف، المسـاهمة في المحافظة على الذوق العام باللباس) وهذه المعايير والمتغيرات الاجتماعية تتعلق بمعايير العوائد الاقتصـادية للسـوق التجاري من الحراسـات الأمنية في الأسواق التجارية.

٢- العامل الثاني (البيانات الأولية للمتسوقين)

بلغت كمية التباين والأثر لهذا العامل (٧.٧٦%) في ضـوء المتغيرات الاجتماعية للعوائد الاقتصـادية للسـوق التجاري، ويتبين من محتوى هذا العامل أن عمر المتسـوقين كبار وشـباب له دورٌ كبيرٌ وأثرٌ في الحصـول على العوائد الاقتصـادية للسوق التجاري من الحراسات الأمنية داخل الأسواق التجارية، وكذلك نوع جنس المتسوقين (إناث وذكور) ومستواهم التعليمي ومهنهم.

٣- العامل الثالث (العائد الأمني للحراسات الامنية)

بلغت كميـة التبـاين والأثر المفســـر لهذ العـامل (٦.٦٢%) في ضـــوء المتغيرات الاجتماعية للعوائد اقتصـادية للسـوق التجاري، ويتبين من محتوى هذا العامل أن المسـاهمة في مكافحة التحرش الجنسي والاعتداء على المال له أثرٌ كبيرٌ في الحصول على العوائد الاقتصادية للسوق التجاري من الحراسات الأمنية.

أولاً: منــاقشــة نتــائــج الــدراســـة:

- **النتيجة الأولى:** تبين من قياس حجم تفسير نظرية التبادل الاجتماعي لمشكلة الدراسة وخاصــة المكاســب الاجتماعية والإقتصــادية للمتســوقين من مختلف الجنســيات ومن مختلف المراحل العمرية ومن الرجال والنساء، من خلال التحليل الاحصائي الإستدلالي للعلاقة الإحصــائية بمقياس الرجول (Std.Residual) ومن خلال التحليل الاحصــائي للعامل التحليلي التوكيدي، على النحو الآتي:
  - **النتيجة الأولى:** أن المكاســب الاجتماعية للمتســوقين من الحراســات الأمنية كما تفترض نظرية التبادل الاجتماعي تحقق عائد اجتماعي بمعدل (٢٨,٣٩٪) ويتركز العائد الاجتماعي للحراســـات الأمنية المرتبط بالمكاســـب الاجتماعية في ثلاثة عناصر رئيسية وهي:
    أ) حماية الطفل في السوق التجاري.
    ب) حماية الذوق العام في السوق التجاري سواء بالأصوات او الأفعال.
    ج) خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في السوق التجاري.

أن المكاسب الاقتصــادية للمتسوقين من الحراسات الأمنية، كما تفترض نظرية التبادل الاجتماعي تحقق عائد اقتصــادي بمعدل (٢٦.٦٪) ويتركز العائد الاقتصــادي للحراسات الأمنية المرتبط بالمكاسب الإقتصادية في ثلاث عناصر رئيسية:

أ) خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة بالسوق التجاري.
ب) خدمة كبار السن في السوق التجاري.
ج) المحافظة على الذوق العام بالأفعال في السوق التجاري.

- **النتيجة الثانية:** وعلى أســاس نتائج اختبار العلاقة الإحصــائية، وتصــور نظرية التبادل الاجتماعي استطاعت الدراسة التوصل إلى قياس أثر المتغيرات الاجتماعية على العائد الاجتماعي للحراســات الامنية في المجتمع الســعودي باســتخدام النموذج الافتراضــي، وتوصــلت الدراســة إلى نتائج تحقق هدفاً من أهداف الدراســة، وتحقق إجابة كافية عن تساؤلاتها، وهي كما يلي:

أولاً: العائد الاجتماعي للحراسات الأمنية حسب جنسية المتسوقين:

يرى المتسوقين السعوديين والأجانب حماية الحراسات الأمنية للموظفين والبائعين من الاعتداء في السوق التجاري، وأن الحراسات الأمنية تحمي الأطفال من الضياع أو الإيذاء في السوق التجاري، كما يرون أن الحراسات الأمنية لها دور كبير في مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وحمايتهم من الايذاء والاحتيال.

واستنتجت الدراسة أن المتسوقين الأجانب يرون أن الحراسات الأمنية لها دور كبير في المحافظة على الذوق العام بالأفعال خاصة في منع التنمر بكل صوره واشكاله في السوق التجاري.

ثانيا: العائد الاجتماعي للحراسات الأمنية حسب نوع المتسوق الذكور والاناث:

يرى المتسوقين الذكور والإناث أن الحراسات الأمنية لها دور كبير في مساعدة كبار السن ومساندتهم وارشادهم في السوق التجاري، كما يرون المتسوقين ذكورا واناثا أن الحراسات الأمنية لها دور فعال في المحافظة على الذوق العام بالأصوات في السوق التجاري.

بينما استنتجت الدراسة أن المتسوقين الذكور يرون أن للحراسات الأمنية الدور الكبير في مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وحمايتهم من الاحتيال.

ثالثا: العائد الاجتماعي للحراسات الأمنية حسب المرحلة العمرية للمتسوقين:

يرى المتسوقون الشباب أن الحراسات الأمنية تحمي الأطفال من الإيذاء في الأسواق التجارية، بينما يرى المتسوقون الكبار أن للحراسات الأمنية دوراً مهم في المحافظة على الذوق العام بمنع لبس الملابس المعدة للنوم في السوق التجاري.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

على ضوء نتائج تحليل الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها يمكن للباحثة أن تضع بعض التوصيات والمقترحات، وذلك على النحو التالي:

- استنتجت الدراسة قلة جهود الحراسات الأمنية في مكافحة التحرش الجنسي في السوق التجاري سواء بالتجاوب مع بلاغات وشكاوى النساء او بالقبض على المشتبه بهم، لذا توصي الدراسة بتوفير المهارات اللازمة لدى رجال الحراسات الأمنية وتطوير قدراتهم بتقديم دورات عن كيفية التعامل شكاوى وبلاغات النساء واساسيات التعامل مع المتحرشين والقبض عليهم وعمل الإجراءات المناسبة لذلك، كما يجب تطبيق الأنظمة الجديدة عليهم وايصالهم للجهات المختصة.

- استنتجت الدراسة أن الحراسات الأمنية تسعى لحماية المتسوقين داخل السوق التجاري من الاعتداء على اموالهم بالنشل من المتسوقين او المحل التجارية من السرقات لكن ينقصها بعض الخبرة في التعامل مع المتسولين؛ لذا توصي الدراسة بضرورة نشر الوعي بين أفراد الحراسات الأمنية بدورهم الفعال في حماية السوق ومكافحة الاعتداء على المال، وذلك من خلال عقد ندوات ومحاضرات لأفراد الأمن عن كيفية طرق القبض عليهم بالوسائل الحديثة وبالبراهين والدلائل المثبتة، وتوعية المجتمع عن طريق وسائل الاعلام بدور حارس الامن واهمية اللجوء اليه في السوق التجاري عند حدوث أي مشاكل أو اعتداء على المال، كما يجب منح حراس الأمن دورات تثقيفية مستمرة بجميع الطرق والأساليب التي تستخدم وتستحدث في الإعتداء على الأموال سواء للمتسوقين أو للسوق التجاري.
- استنتجت الدراسة أن الحراسات الأمنية لديها بعض الطرق المحدودة في خدمة كبار السن في السوق التجاري، لذا توصي الدراسة بضروه إلحاق أفراد الحراسات الأمنية بدورات تدريبية لتزويد معارفهم ومهاراتهم عن حقوق المسنين واحترام كبار السن، وكيفية التعامل مع كبار السن وتقديم المساعدة لهم، عن طريق أماكن مخصصة لراحتهم وتوفير كراسي متحركة لخدمتهم، كما يجب تقديم دراسات مناسبة لتفعيل دور مؤسسات وشركات الحراسات الامنية المدنية الخاصة في تحقيق العائد الاجتماعي الإنساني بالمجتمع السعودي.
- استنتجت الدراسة أن الحراسات الأمنية ينقصها بعض الطرق والأساليب في المحافظة على الذوق العام مع مرتادي الأسواق التجارية سواء بالأصوات أو الأفعال؛ لذا توصي الدراسة بضرورة، عقد ندوات ومحاضرات لأفراد الأمن لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في حماية الذوق العام في احترام الآخرين، ومراعاة الخصوصيات، وعدم التعدي بالقول والفعل على ما يمكن أن يخدش الذوق العام في الأسواق، أو يحمل عبارات تسيء للذوق العام أو صور مسيئة، كما يجب إجراء دراسات عن واقع أداء العاملين في مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية المدنية الخاصة، وعلاقة بعض القرارات الرسمية في التغير بسلوك وتصرفات رجال الأمن، وأثر كل قرار على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع.

وتعزو الباحثة النتائج والتوصيات التي توصلت اليها في هذه الدراسة إلى أن وجود حراس الأمن يساعد من تقليل نسبة الجرائم والمخاطر والوقاية منها قبل وقوعها، والتخلص من آثارها بعد وقوعها، ومنع تكرارها في الكثير من الأحيان، وهذه النتائج تتفق مع ما أشارت إليه النظرية التبادلية إلى ميل الأفراد للحصول على أكبر قدرٍ من تحقيق المصالح الشخصية أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين، إذ يقوم التفاعل على أساس نفعي، فيحسب كل طرف مقدار الفائدة التي يحصل عليها من هذا التفاعل، أي أن الافتراض الأساس –هنا– هو أن كل شخص في أي تبادل فعلي يسعى لتحقيق أقصى فائدة، وفي الوقت نفسه يقلّل من التكلفة إلى أدنى حد، وليس شرطا أن يكون المعيار الذي يقام عليه الأخذ والعطاء معيارًا ماديًا، بل يدخل ضمنه العديد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية (الغريب،٢٠١١م، ص٣٥٧).

وتتفق النتائج والتوصيات مع نتيجة دّراسة العقلا عبد الرحمن بن عبد العزيز (٢٠١٠م)، حيثُ تبين المنافع الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية وارتباطها بالعائد الاجتماعي حيث أكد المبحوثين إسهام الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية في الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي، كما تُبين دور الحراسات الأمنية في المجال الأمني، كما تُبين انطباعات المواطنين عن دور مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية في المجتمع السعودي والإعتراف من قبل المبحوثين بدرجة كبيرة بدور مؤسسات وشركات الحراسات الأمنية المدنية الخاصة، كما اتفقت النتيجة الثانية من المكاسب الاجتماعية للمتسوقين من الحراسات الأمنية المتعلق بالعائد الاقتصاديمع ما أشارت إليه دراسة (l cirrincione,2020)، والتي بينت أن الزيادات الكبيرة في العمل في الحراسات الأمنية الخاصة يجعل المواطنين راضيين بشكل كبير عن خدمات الحراسات الأمنية بخلاف الضغط الكبير على العاملين بها والمسؤولية تجاه حماية المجتمع سواءً من الأفراد أو الجماعات، كما اتفقت مع ما أشارت إليه النظرية التبادلية من أن الفرد –بطبعه– يسعى إلى تحقيق أهدافه بأقل تكليف ممكنة "فهو يحاول تحقيق أكبر ربح ممكن في العلاقات والتفاعل والإمكانات، ولتحقيق هذه الأهداف يضطر الفرد إلى تحمل بعض الخسائر مقابل الوصول إلى الأرباح التي يسعى إليها" (الخطيب،٢٠١١م، ص٨٨).

وبالتالي، فالمنطلق الأساس للنظرية التبادلية يتمثل في أن البشر يمارسون سلوكًا يجلب لهم منافع ويلبي لديهم حاجاتهم، وهو ما يعني أن تبادل النشـــاطات الإنســـانية يتم في ضـــوء "المكافأة والتكلفة"(الغريب،٢٠١١م، ص٣٥٧).

وإجمالاً: يمكن القول: إن البشـــر يمارســـون ســـلوكًا يجلب لهم المنافع، ويشـــبع لديهم الحاجات، ويتم ذلك في ضوء المكافأة والتكلفة (السيف،٢٠١٩م،١٥٨).

بينما اتفقت العوائد الاجتماعية للمتســـوقين الســـعوديين وغير الســـعوديين في حماية الموظفين والبائعين والاعتداء على المال في الأسواق التجارية مع دّراسة العيدان عبد الكريم بن عبد العزيز، (١٩٨٨م)، والتي أشـــارت إلى إجراء الرقابة الوقائية من قِبل الســـلطات الأمنية بالاستناد إلى سلطتها في مجال الضبط الإداري، وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أنه مهما بلغت قدرت الحراسات الأمنية وإمكاناتها، فإنه من المستحيل عليها الوفاء بكل متطلبات رسالتها، في غياب تعاون أفراد المجتمع، ومؤازرتهم لجهودها، وتفهمهم لدورها المهم في حياتهم، لذلك فإن نجاح جهاز الحراسات الأمنية في أداء دورها على النحو المأمول، شديد الارتباط بمدى تعاون افراد المجتمع بشكل عام، وتفهمهم لطبيعة جهود حراسات الامن في المجتمع، لتأثيره ذلك على فعالية أجهزة الحراسات الأمنية، وقدرتها على أداء وظائفها في المجتمع.

كما اتفق رأي المتسوقين الشباب في دور الحراسات الأمنية لكبار السن ومساندتهم في الأسواق التجارية مع نتيجة دّراسة الرشود ندى بنت محمد، (٢٠٢٢م) والتي توصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن عامل العمر له دور كبير في درجات المســـايرة الاجتماعية لدى حراس الأمن خاصةً في المجمعات التجارية في مدينة الرياض، بينما تختلف مع نتيجة دّراسة المشعلي عمر بن سالم، (٢٠٠٣م) والتي بينت أن العلاقة بين افراد المجتمع ورجال الأمن يشوبها بعض التوتر وعدم التعاون والخوف أحياناً.

كما اتفقت التوصيات مع دراسة المزيد هياء طه (٢٠٢٠م)، في ضعف دور الحراسات الأمنية والتعامل مع حالات التحرش الجنســـي التي تتعرض له النســـاء في الأســـواق التجارية بمختلف انواعه اللفظي او البصري او الغير مباشر وأوصت الباحثة ضرورة وضع سياسات خاصة بالمراكز والأسواق التجارية للتعامل مع حالات التحرش الجنسي.

المـــراجـــــع

أولاً: المـــراجـع العـربيـــة

بية، عائشة، (٢٠١٧م)، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

البياتي، فراس عباس، (٢٠١٢م)، علم الاجتماع دراســة تحليلية للنشــأة والتطور، دار غيداء، عمّان، ط١.

جلي، زينب، (٢٠١٧م)، العائد الاجتماعي للبرامج التدريبية لتدعيم الامن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الخطيب، سلوى، (٢٠١٦)، مناهج البحث الاجتماعي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١.

الغريب، عبد العزيز علي، (٢٠١١م)، نظريات علم الاجتماع، دار الزهراء، الرياض، ط٣.

الدويكات، فخري مصطفى، (٢٠١٨م)، واقع الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات التربوية، المجلد الرابع، ع١٦.

الرشــود، ندى محمد، (٢٠٢٢م)، الاتجاه نحو المخاطرة وعلاقته بالمســايرة الاجتماعية، المجلة العلمية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية.

الرازي، محمد أبو بكر، (٢٠٠٢م)، مفتاح الصحاح، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ط١.

السيف، محمد إبراهيم، (٢٠١٩م)، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي المعاصر، دار الزوايا العلمية، الرياض، ط٢.

صــادق، تومادر أحمد مصــطفى (٢٠٠٤م)، دراســة تقويمية للعائد الاجتماعي والاقتصــادي للمشروع المتكامل بمحافظة القليوبية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.

الضحيان، سعود، (٢٠٠٤م)، العينات وتطبيقاتها في الدّراسات الاجتماعية، دار المعرفة للنشر، القاهرة، ط١.

الطراونه، محمد إبراهيم(٢٠٠٨م)، اتجاهات الوطن العربي نحو رجل الامن دراسة تطبيقية على مجتمع الأردن، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراســات والبحوث، الرياض.

عبد الدايم، فاطمة، (٢٠٠٥م)، العائد الاجتماعي لمدارس الفصل الواحد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، مصر.

العيدان، عبد الكريم عبد العزيز، (١٩٨٨م)، حراســة وأمن المنشــآت العامة كنموذج تطبيقي لمدينة الرياض، مشــروع مقدم اســتكمالاً لمتطلبات درجة الماجســتير، أكاديمية الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العقلا، عبد الرحمن عبد العزيز، (٢٠١٠م)، دور شركات ومؤسسات الحراسات الأمنية الخاصة في الضــبط الاجتماعي بالمجتمع الســعودي، رســالة مقدمة اســتكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه، جامعة الملك فيصل، الأحساء.

غيث، محمد، (١٩٧٩م)، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ط١.

المشرف، محمد بن عبد الله، (٢٠١٩م)، حراسات وأمن المنشآت في المجتمع السعودي، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

المزيـد، هيـاء بنـت علي طـه، (٢٠٢٠م)، التحرش بـالمرأة في المراكز التجـاريـة في المجتمع السعودي، جامعة الأمير نايف، الرياض.

وردة، حساين دواجي، (٢٠١٦م)، التغير الاجتماعي، دار مسكلياني، الجزائر، ط١.

ثانيًا: المـراجـع الأجنبيـــة:

Thabang sivalavala, Edward webster,2013: working as a security guard a review of randomized and natural experiments. Journal of Studies in social science, 18(2), 210-222.

Douglas, georg howard cole, (1935), Planning principles,35-37.

Thibaut, J. and H.Kelley. The Social Psychology of groups, p.21. 1959.

l cirrincione.2020, Security guards and work responses The effects Research and studies related to security studies and their effectiveness, 125(588),f289f305.

Johnson,(1970). Sociology Asystematic Introduction, The Indian edi-tion. Bombay.

Homans,G. (1961) social Behavior: Its Elementary Forms,P.75.

ثالثاً: المـراجـع الالكـترونيـــة:

موقع المعاني، معجم المعاني المجتمع، تاريخ الدخول:١٠/١١/١٤٤٤هـ متاح على الرابط:

.https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A8%D9%86%D8%AA/r

الهيئة العامة للإحصاء، السكان، حجم السكان، تاريخ الدخول ١٥/٩/١٤٤٤هـ متاح على الرابط:

https://portal.saudicensus.sa/portal/public/1/15/101467?type=TABLE